مشاريع صغيرة لدمج المرأة اقتصادياً في المجتمع

باعتبار المرأة شريكاً أساسياً في عملية التنمية وتأهيلها اقتصاديا سيكون له مردود إيجابي على المجتمع تنفذ وكالة التعاون الألماني وبرنامج الخليج العربي (أجفند) مشروع تمكين المرأة اقتصاديا يستهدف النساء المعنفات (السجينات والمفرج عنهن بالإضافة إلى المطلقات والأرامل والأيتام واللاتي لا يوجد لديهن عائل و المعاقات بجميع الفئات وخاصة الصم والبكم والفقراء) واللاتي لديهن مشكلة ويكون لتدخل المشروع فائدة في تحسين مستواهن الاقتصادي .

استطلاع/عبدالله الخولاني

● ويؤكد الأخ أحمد الزمزمي منسق المشروع أن التدخل يتم من خلال مكونين الأول منح القروض الصغيرة من قبل المؤسسات التمويل في ظل آلية معينة لتحسين وتطوير المشروع أو في البدء في مشروع بعد التدريب على مهارة معينة وكذا التدريب والتأهيل في مهارة تستطيع بعدها المرأة الخروج إلى الحياة ولديها حرفة ومهارة تكون قادرة على الاعتماد على الذات وتستطيع الالتحاق بسوق العمل وتكون منتجة من خلال اكتسابهن لمهارات الخياطة وتطريز الأشغال اليدوية، وفن الرسم على الزجاج، وصناعة البخور وا لعطور، والتجميل و الإسعافات الأولية وفن التصوير، بالإضافة الى الفوتوشوب والرخصة الدولية في الحاسوب، وكذاهندسة الأجهزة الالكترونيات) بحسب اختيار الفئات المستهدفة بالاضافة الى تدريب وتأهيل بعض المهارات العاملين في مؤسسات وجهات التمويل الأصغر في إدارة الأداء الاجتماعي (كيفية دراسة الأثر من هذا التدخل، كيفية التعامل مع الفئة المستهدفة، فن الاتصال ..،اختيار العميل الجيد...)، وكذا تدريب الفئات المستهدفة على كيفية البدء في مشروع، تغير السلوك كيف تكون إنساناً ايجابياً.

آلية العمل

● وأشار إلى أن الية العمل في المشروع تعتمد على التنسيق مع الجهات الشريكة للمشروع من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية للمرأة في صنعاء والفروع في المحافظات المستهدفة واتحاد نساء اليمن في صنعاء والفروع المحافظات المستهدفة ودار الوئام التابع لاتحاد نساء اليمن وكذ ا مؤسسة الصالح التنمية والمركز التابعة لها (دار الأمل لرعاية الفتيات – مركز السلام – مركز سعون ومؤسسة اكسانا لرعاية الصم والبكم.

ونفس الآلية في محافظتي حضرموت وتعز حيث يتم العمل بحسب ظروف المكان والفئة المستهدفة.

مشاريع مدرة للدخل

● من جانبها أوضحت استشارية المشروع، نجوى العاضي انه تم تدريب أكثر من ٤٥٠ متدربة في مجالات مختلفة في ثلاث محافظات)أمانة العاصمة، عدن حضرموت حيث يركز المشروع على اختيار المدربات المتميزات حتى تكون النتائج ممتازة كما يتم اختيار الفئة والتأكد أنها من الفئة المستهدفة وكذا التركيز على الجودة وتوافق المخرجات مع احتياجات سوق العمل بمستوى عال من التأهيل.

تأهيل

● وتقول إيمان حجر مديرة مركز مسيك النسوي- أنه تم من خلال المشروع دمج النساء المستهدفات (المعنفات)في المجتمع اقتصاديا من خلال اكسابهن مهارات مهنية وحرفية يستطعن من خلالها توفير مصدر دخل لهن ولأسرهن .

وتضيف أنه تم تدريب ١٤امرأة في مجال الخاطية والتجميل بالإضافة إلى منحهن قروضاً صغيرة بعد اكتسابهن للحرفة ليصبحن قادرات على فتح مشروع مدر للدخل.

وتتفق صباح المطري رئيسة جمعية عطاء الخير النسوية مع ماقالته حجر، وتضيف أن تأهيل المرأة اقتصاديا سيكون له مردود إيجابي على المجتمع من خلال إخراج كثير من الأسر من دائرة البطالة والفقر الى قائمة الأسر المنتجة.

وتشير الى انه يتم التاهيل في مجالات الخياطة وصناعة البخور والحاسوب حيث تم تاهيل ٢٢طالبة في مجال الخياطة.

●سلوى الحرازي/منسقة دورة الأشغال اليدوية في دار الأمل لرعاية الفتيات أنه تم تدريب ٢٥متدربة في مجال الأشغال اليدوية والتجميل كما تم منح بعضهن قروض صغيرة لفتح مشاريع خاصة مدرة للدخل كم تم إنشاء معمل لصناعة الحلويات بتمويل مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

تدريب

● وتوضح أن عملية التأهيل بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل حيث تم تشغيل مجموعة من المتدربات ونجحت التجربة.

مريم شجاع الدين رئيسة مؤسسة أكسانا تقول إنه تم تدريب ٢٣ متدربة في مجال التجميل والأشغال اليدوية وكون الجمعية تستهدف الصم والبكم فقد تم عملية دمجها مع الناطقات للمشروع .

المتدربات يؤكدن أنهن أصبحن من خلال مشروع تمكين المرأة اقتصاديا قادرات على العمل وإنشاء مشاريع خاصة بهن تكون مدرة للدخل.

تفريغ أكثر من ١٧ ألف طن من المواد الاستهلاكية

■ ،، عدن/سبأ

رست أمس في ميناء الحاويات بعدن ناقلتا الحاويات كوثا برماس الليبيرية والقادمة من قناة السويس المصري وكوثا برامو الالمانية والقادمة من ميناء جيبوتي وعلى متنيهما مئات من الحاويات وبضائع الترانزيت.

وأفادت احصائية النشاط الملاحي اليومي للميناء لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن الناقلتين الواصلتين افرغتا / ٧٧٢/ حاوية بضائع واردات متنوعة للاستهلاك المحلي تزن نحو/ ١٧/ ألفا و/ ٦٢٧/ طنا من المواد الاستهلاكية الأساسية السكر والأرز والألبان الجافة والزيوت والمواد الاستهلاكية المتنوعة الأخرى.

وبينت الاحصائية بأن عدد سفن الحاويات الواصلة من مختلف الموانئ العالمية والمجاوره والمحملة بالمواد الغذائية لأمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية تنتظر الدخول لأرصفة ميناء الحاويات اليمن بعدن لتفريغ حمولتها من المواد الاستهلاكية بهدف تأمين احتياجات المواطنين من المواد الغذائية.

محلي المهرة يناقش آليات تحصيل الإيرادات في المنافذ البحرية

■ ،،المهرة/سبأ

ناقش الاجتماع العادي التاسع للهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة المهرة برئاسة محافظ المحافظة علي محمد خودم التقرير العام للهيئة الإدارية المقدم للاجتماع العادي للعام ٢٠١١م، ومذكرة مكتب فرع وزارة الثروة السمكية بالمحافظة بشأن تحصيل الرسوم في موقع الإنزال السمكي بنشطون ، ومذكرة مكتب الجمارك بالمحافظة بشأن تحصيل الموارد المحلية والمشتركة .. وأقر الاجتماع الكشوفات التفصيلية لتوزيع الموارد المالية الحالية والمشتركة المحصلة فعلياً خلال الربع الثاني من العام ٢٠١١م ، وصادق على التقرير التفصيلي المقدم للاجتماع العادي الثاني للمجلس المحلي بالمحافظة واحالته للاجتماع العادي الثاني للمجلس المحلي للعام ٢٠١١م.

كما صادق على التقرير العام للهيئة الإدارية المقدم للاجتماع العادي الثاني ٢٠١١م واحالته للمجلس المحلي ، وعلى مشروع النفقات الإدارية والتشغيلية للمجلس المحلي بالمحافظة للعام ٢٠١٢م واحالته للمجلس .

وأقر الاجتماع توجيه خفر السواحل بشأن التعاون مع مكتب الثروة السمكية بخصوص تحصيل رسوم الدولة مع توجيه كافة الجهات المختصة بحل الإشكالية الموجودة بموقع الإنزال السمكي بنشطون، وإلزام مكتب الجمارك والمنافذ الجمركية بالعمل على تحصيل رسوم الطرود الواصلة عبر المنافذ.

مناقشة أوضاع ميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

ناقش وكيل محافظة عدن أحمد سالم ربيع علي أمس الأول مع نائب الرئيس التنفيذي لشركة موانىء دبي للشؤن الأمنية في دبي حسين اسحاق اوضاع ميناء عدن .

وتناول اللقاء المشاكل والصعوبات التي يواجهها الميناء وخصوصا في أزمة عمال الموانىء ..

وفي تصريح لوكاله الانباء اليمنية «سبا» ذكر اسحاق أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع على الوضع الامني للميناء مشيدا بإيجابية العمل في الميناء منوها بمستوى خفر السواحل وأمن الميناء وتفاعل قيادة المحافظة باتجاه الارتقاء بالية العمل في الميناء ، مؤكدا انه لم يلاحظ اي مشكلة مشيراً إلى أن ما يتعلق بالعمالة سوف يتم حلها داخليا في عدن وادارة الشركة المشغلة للميناء في دبي.

حضر اللقاء وكيل محافظة عدن لشؤن قطاع الاستثمار والتنمية، احمد الضلاعي ووكيل المحافظة سلطان الشعبي .

في اجتماع موسع بين الطرفين

هيئة المواصفات وغرفة الأمانة تؤكدان على حماية المستهلك من الغش التجاري

■ ،،صنعاء/ سبأ

ناقش اجتماع موسع عقد أمس بالغرفة التجارية بأمانة العاصمة برئاسة نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح وقيادة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وممثلين عن القطاع الخاص من تجار ومستوردين عدداً من الموضوعات المتصلة بالإشكاليات والصعوبات التي تهم المستوردين والمصنعين وإيجاد الحلول المناسبة وفقاً للائحة التنفيذية للمواصفات والمقاييس.

ووقف الاجتماع أمام الإجراءات التي يمكن أن تتخذ من قبل هيئة المواصفات في تبسيط الإجراءات الروتينية للمستوردين والمصنعين ومراجعة بعض الممارسات التي قد تؤدي إلى تكبيد القطاع الخاص خسائر كبيرة نتيجة بقاء المواد المستوردة في المنافذ الجمركية.

وأكد الاجتماع أن صحة وسلامة المستهلك خط أحمر لا يمكن المساومة فيه وأن ما يمس المستهلك والمواطن يمس المجتمع بأسرة.

وفي الاجتماع قال نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة "أن المرحلة الصعبة التي يعيشها اليمن حالياً جراء الأزمة منذ ستة أشهر تؤكد على ضرورة تعاون وتكاتف الجميع والالتفاف الشعبي والرسمي حول كل ما من شأنه إصلاح الأوضاع الاقتصادية وإعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية ".

وأضاف " أننا نوصي أجهزة ومؤسسات الدولة بسرعة التدخل في معالجة الأوضاع الاقتصادية تجسيداً لدور السوق الاستثمارية كمشروع محفز ومنظم للنشاط الاقتصادي".

وأكد على ضرورة التعامل الحضاري والإلتزام بالإجراءات الميسرة خاصة مع المستوردين عملاً بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم " الجالب إلينا كالمتصدق علينا ".

لافتاً إلى أن القطاع الخاص تحمل أعباء وتكاليف وخسائر فادحة في سبيل تأمين الحياة المعيشية للمواطن والاستقرار المعيشي في ظل الأزمة الاستثنائية التي تعيش البلاد منذ ستة أشهر عبر الحفاظ الاستقرار الاقتصادي والسعري في السوق المحلية خاصة ونحن على مشارف الشهر الكريم.

وشدد صلاح على ضرورة الإسراع في معالجة الأوضاع بما يعيد الحراك التجاري والاقتصادي إلى سالف نشاطه مع الالتزام بمواكبة كافة التطورات والمتغيرات على المستوى المحلي والمستويات الإقليمية والدولية والعمل على تحديث قوانين المنظومة التشريعية الاقتصادية بما يتواكب مع هذه التطورات والمتغيرات.

وأكد على ضرورة تسهيل الإجراءات وتحسين أداء وتعامل الكوادر التنفيذية خاصة في المواقع المفصلية المرتبطة بقوت المواطنين ومنها المنافذ الجمركية.

من جانبه أكد نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس المهندس إبراهيم الحشف أن عملية الاستيراد للسلع والخدمات يجب أن تعتمد الأطر والقوانين التنظيمية التي تأخذ المعايير الفنية والقياسية بعين الاعتبار للوصول إلى الصحة والسلامة للمجتمع من غير أضرار قد تحدثها العمليات الاستثنائية المخالفة للمواصفات والمقاييس.

وأشار إلى أن باب الهيئة مفتوح أمام القطاع الخاص لمناقشة أهم القضايا والصعوبات التي قد تعترض سير العملية التنموية ولكن دون أضرار بالعملية التموينية في السوق المحلية وبما يضمن مصلحة التاجر من جهة وسلامة المستهلك من جهة أخرى.

وكان الاجتماع قد استمع إلى عدد من التجار والمستوردين وخرج بعدد من المعالجات والحلول لتسهيل وتطوير عملية الفحص في المنافذ وفق الشروط الفنية المحددة.

٤٪ متوسط النمو السنوي في كمية إنتاج اليمن من الأعلاف

■ ،،كتب / منصور شايع

سجل متوسط نمو كمية إنتاج اليمن من الأعلاف بمختلف أصنافها خلال الأعوام ١٩٩٠م – ٢٠١٠م حوالي ٤٪ . حيث سجل إجمالي إنتاج هذه المحاصيل خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس نحو ٥٣٦ ألفا و٤٦٠ طنا ، وتراجع هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى٢٣١ ألفا و٩٥٧طنا ليتجاوز في العام ٢٠٠٤م نحو مليون و٥٠٥ آلاف و٢٠٤ أطنان.

وأوضحت بيانات حديثة حصلت عليها الثورة " أن كمية إنتاج اليمن من الأعلاف وصلت في العام ٢٠٠٦م إلى مليون و٦٢٦ ألفا و٩١١ طنا وبلغت في العام التالي نحو مليون و٨٧٠ ألفا و٩٤٨ طنا وفي عام ٢٠٠٨ متجاوزة مليوني طن ، حتى وصلت كمية الإنتاج في العام الماضي إلى مليونين و١١٩ ألفا و٨٠١ طن.

وذكرت البيانات أن متوسط نمو كمية إنتاج البرسيم نمت خلال العشرين عاما الماضية بنسبة ٣٪ ، حيث سجلت كمية إنتاج البرسيم خلال العام ١٩٩٠م حوالي ١١٩ ألفا و ٤٦ طنا ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ١٦٦ ألفا و٨٥ طنا ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م ٢٢٣ ألفا و٣٨ طنا .

ووفقا للمعلومات فأن كمية إنتاج البرسيم وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٩٠ألفا و٣٧٠ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٣٠٠ ألفا و٩٠٩ أطنان ، حتى وصلت الكمية في العام الماضي إلى ٣١٤ ألفا و٧٠٣ أطنان .

وسجل كمية إنتاج الأعلاف الأخرى نموا سنويا في المتوسط في نفس الفترة حوالي ٤٪. إذ سجلت الكمية المنتجة خلال العام ١٩٩٠م حوالي ٤١٧ ألفا و٤١٤ طنا، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٦٦٥ ألفا و٨٧٢طن ، ليتجاوز في العام ٢٠٠٤م مليون و٢٤٩ألفا و٣٥٦طنا .

وأشارت البيانات إلى أن كمية إنتاج الأعلاف الأخرى وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى مليون و٧٠٩ ألاف و٩٩٨ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو مليون و٨١٨ ألفا و٩٩٩ طنا ، حتى وصلت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي إلى مليون و٨٦١ ألفا و٩٨ طنا

وفقاً لخبراء واقتصاديين:

الدعوة للاهتمام بقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية واستغلال الثروات الطبيعية لتنويع موارد الدخل

■ ،،كتب محمد راجح

دعا اقتصاديون إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية

مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي تركز على تنميتها بشكل امثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري وبعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.

وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ ٦,٢٪.

وتهدف الخطة الخمسية التنموية الرابعة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من ٧,٨٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البُنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.

وتتضمن خطة التنمية الرابعة العديد من السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها ومن أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.

ويعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.